



مركز الرفادين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R . C . D

21

العقوبات الدولية على روسيا.. الفاعلية والتأثير



د. خالد هاشم محمد



العقوبات الدولية على روسيا.. الفاعلية والتأثير

تأليف

د. خالد هاشم محمد

نيسان (ابريل) 2022

العقوبات الدولية على روسيا.. الفاعلية والتأثير

تأليف

د. خالد هاشم محمد

الطبعة الأولى 2022 م

القياس: 21×14.5

عدد الصفحات: 45

رقم الإيداع: (1851) لسنة 2022

ISBN: 978-9922-675-39-8

نشر وتوزيع

مركز الرافدين للحوار RCD



جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوار RCD
لا يجوز النسخ أو إعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

المحتويات

الصفحة	الموضوع
7	نبذة عن مركز الرافدين للحوار
13	المقدمة
14	اولاً: ماهي العقوبات الدولية المفروضة على روسيا
20	ثانياً: اثار العقوبات الدولية على روسيا
32	ثالثاً: السيناريوهات المحتملة لمدى تأثير العقوبات الدولية على روسيا
43	المصادر

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعدُّ مركزُ الرافدين للحوار من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخب السياسية والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون السياسيّة والثقافية والاقتصادية بين النخب العراقية؛ بهدف تعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِّلْم المجتمعي، ومساعدة مؤسسات الدولة في تطوير ذاتها، من خلال تقديم الخبرات والرؤى الإستراتيجية؛ لذا يمثل المركز صالوناً للحوار يتّسم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته للضغط على صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات، في إطار النظام الديمقراطي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الانسان.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا محدوداً من السياسيين والأكاديميين والمثقفين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم "مركز الرافدين للحوار" اليوم في جنباته الحوارية أكثر من سبعمائة عضو عراقي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية والمذاهب الدينية كافة، إذ يمكن تشبيهه بـ "عراق مصغر" اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشاكل، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء الوطن المزدهر. كما يعمل في أقسام المركز الإدارية 30 موظفاً من مختلف الاختصاصات.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقات المختلفة وتوظيف مخرجاتها لصالح القضية العراقية، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصل

الالكتروني مع النخب في مركز القرار ومتجاوزا حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية، التي لربما تعيق الحوار المباشر. لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء والتوسط في الأزمات بين حكومي المركز والإقليم، تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي، إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبترول والعلاقات الخارجية والحشد الشعبي والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها. فيما يعد ملتقى الرافدين للحوار معلماً بارزاً ضمن أنشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعة وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار في القضايا التي تهم البلد، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات مع الخبراء والأكاديميين.

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطرافها السياسية والدينية والقومية، وبما يوفر من بيئة حوارية إيجابية تُحسّن إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتسهم في بناء بلدٍ مزدهر.

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في العراق.

أهداف المركز

- يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:
- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب العراقية، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.
- مساعدة مؤسسات الدولة وهيئاتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
- توسيع قاعدة المشاركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

الوسائل

- من أجل تحقيق أهداف المركز فإنه يتوسل الوسائل الاتية:
- إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية او باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو إلكترونياً.
- عقد اتفاقاتٍ وشراكاتٍ للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.
- عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
- إنشاءً دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة او المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
- عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إنشياً أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الآخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.



العقوبات الدولية على روسيا.. الفاعلية والتأثير

تأليف

د. خالد هاشم محمد

نيسان (ابريل) 2022

مقدمة

مع تصاعد وتيرة الحرب في أوكرانيا، والتهديد بفرض المزيد من العقوبات الدولية على روسيا جراء قيامها بالحرب على أوكرانيا، نرى أن هناك في المقابل تجاهلاً روسياً لهذه العقوبات والتقليل من شأنها، والقول بقدرته الاقتصاد الروسي على الصمود أمامها. في حين ترد تأكيدات مستمرة بأن لتلك العقوبات الدولية دور حاسم في ردع موسكو. لذا نسعى في هذا السياق إلى تحليل التأثير المُحتمل لهذه العقوبات على الاقتصاد الروسي، ومدى قدرة موسكو على الصمود أمام محاولات عزلها اقتصادياً من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، وذلك من خلال عرض طبيعة وأثار تلك العقوبات الدولية، والسيناريوهات المتوقعة لمدى تأثيرها وفعاليتها على روسيا.

وتعد العقوبات الدولية إحدى القضايا الجدلية في مجال العلاقات الدولية، وخاصة فيما يتعلق بفعاليتها وتأثيرها، وهل تستطيع تغيير سياسات الدول التي تُفرض عليها أم لا، وذلك في ضوء بعض النماذج الدولية التي لا تشير إلى نجاحات ملحوظة للعقوبات، توازي الاستخدام المكثف لها، ورغم أن تلك الآلية ليست بالجديدة، إلا أنها اكتسبت زخماً واهتماماً متزايداً مع تجدد وتصاعد الأزمة الأوكرانية، ونذر المواجهة الخطيرة التي تلوح في الأفق ما بين الغرب وروسيا، ومحاولة فرض عقوبات دولية على روسيا لثنيها عن الاستمرار بسياساتها تجاه أوكرانيا.

وقد شهدت تلك العقوبات تصعيداً مستمراً وسريعاً، من خلال لجوء الدول الغربية لحُرم من العقوبات المتشددة، الإقتصادية في الأساس، التي لم يسبق تطبيقها من قبل على اقتصاد بهذا الحجم والتأثير في الأسواق العالمية. ومن ناحية أخرى، فإن روسيا التي تضرر اقتصادها خلال هذه الفترة القصيرة من العقوبات، قد بدأت بدورها في اتخاذ خطوات مقابلة، والتلويح بأخرى، تستهدف تعزيز الضغوط على الاقتصاديات والأسواق

الغربية، وبالأخص الأوروبية. وبين هذا وذاك، من المتوقع أن تكون لهذه العقوبات الدولية المتشددة، وآليات تطبيقها، تداعيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وواسعة النطاق، على النظام المالي والتكامل الاقتصادي، العالميين.

وفي ضوء ذلك التأثير، والتأثير المتبادل ما بين روسيا والغرب، تقوم فرضية الدراسة التي نحن بصددتها: إنه بالرغم من التكلفة الباهظة للعقوبات الدولية المفروضة على روسيا من قبل الولايات المتحدة والغرب، فإن هذه العقوبات لن تثني روسيا -على الأرجح- عن المضي قدماً في بلوغ هدفها المتمثل في إخضاع أوكرانيا.

وبالتالي، فالتساؤل الرئيسي للدراسة هو: إلى أي مدى ستجبر العقوبات الدولية روسيا على التراجع والانسحاب من أوكرانيا؟

ومن هذا التساؤل الرئيسي تبرز عدة أسئلة فرعية:

1. ما هي العقوبات الدولية التي فرضها ويفرضها الغرب اليوم على روسيا؟
2. ما الآثار المترتبة من جراء فرض العقوبات الدولية على روسيا؟
3. ما هي السيناريوهات المحتملة لمدى فاعلية وتأثير العقوبات الدولية على روسيا؟

أولاً: ما هي العقوبات الدولية المفروضة على روسيا.

كان واضحاً الجهد الذي بذلته واشنطن في التنسيق مع حلفائها في الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو، واليابان وأستراليا، وكوريا الجنوبية، لمعاقبة روسيا، فقد تمكنت واشنطن من تجاوز مخاوف بعض شركائها الذين قد تتأثر مصالحهم بشدة نتيجة فرض عقوبات معيّنة على روسيا. خاصة ما يتعلق منها بمنع بنوك ومصارف روسية من الوصول إلى نظام SWIFT للتعاملات المصرفية والتحويلات المالية الدولية. كما استُثني قطاع الطاقة

الروسي من العقوبات؛ مراعاةً لمصالح الحلفاء الأوروبيين الذين يعتمد كثير منهم على النفط والغاز المستوردَين من روسيا، في ظل عدم توافر بدائل سريعة ومجدية اقتصادياً، وأيضاً، وربما الأهم بالنسبة إلى إدارة بايدن، منعاً لحصول ارتفاع كبير في أسعار الطاقة، المرتفعة أصلاً، وهو ما سيضر بمصالح الولايات المتحدة نفسها وبالمستهلك الأميركي الذي يدفع نحو 40% كتكلفة إضافية للوقود مقارنةً بالعام الماضي، ما يؤثر في حظوظ الديمقراطيين في سنة انتخابية حاسمة. وتعدّ روسيا ثاني مصدر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية، وأكبر مصدر للغاز.

وقد اتبعت واشنطن وحلفاؤها أسلوباً متدرجاً في فرض العقوبات على روسيا على أمل أن يمنع ذلك روسيا من اتخاذ إجراءات تصعيدية أكثر في حربها ضد أوكرانيا.

وقد جاءت العقوبات الدولية المفروضة اليوم على روسيا

على مرحلتين⁽¹⁾:

المرحلة الاولى: جاءت أول دفعة من العقوبات مباشرة عقب اعتراف روسيا باستقلال إقليميّ "لوهانسك" و"دونيتسك" الانفصاليين. عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية في 23 شباط (فبراير) 2022، عن توقيع عقوبات جديدة على روسيا، تهدف إلى إلحاق أضرار قاسية وموجعة بقدرة روسيا على تمويل جهودها العسكرية. فقد تم استهداف بنكين مملوكين للدولة أحدهما عسكري، تقول الولايات المتحدة إنهما يمثلان عنصرين أساسيين في قطاع الدفاع الروسي، بحيث لن يعود بإمكانهما القيام بأعمال تجارية في الولايات المتحدة أو الوصول للنظام المالي الأمريكي، ولمنع تداول الديون السيادية الروسية في

¹ (تقدير موقف، حسابات واشنطن في أوكرانيا ومحاولات احتواء روسيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022/3/3، متاح:

الأسواق الغربية. وأضافت قيودًا على الصفقات الأمريكية المتعلقة بالديون الوطنية لروسيا. فضلًا عن فرض عقوبات على الأثرياء الروس المقرّبين من الكرملين (الطبقة الأوليغارشية) وعلى أفراد عائلاتهم.

كما قد شملت العقوبات الأميركية وبالتنسيق مع الجانب الأوروبي أيضًا خط نقل الغاز بين روسيا وألمانيا عبر بحر البلطيق، المعروف بـ"نورد ستريم 2"، وذلك بعد إعلان ألمانيا تعليق العمل به، وهي العقوبة الأوروبية الأكثر لفتًا للانتباه عندما أعلن المستشار الألماني، "أولاف شولتز" إيقاف فتح خط أنابيب الغاز "نورد ستريم 2"، كإجراء رأت فيه برلين أنه نوع من أنواع العقوبات على موسكو. بينما ذهب الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات على 27 شخصية ومنظمة روسية من ضمنها مصارف. بحيث تحدّ هذه العقوبات أيضًا من وصول روسيا إلى الأسواق المالية الأوروبية، وتوقف إمكانية حصولها على الأموال من بنوك الاتحاد الأوروبي، وتتسبب في حظر التجارة بين الاتحاد الأوروبي والمنطقتين اللتين أعلنتا انفصالهما. واشتملت العقوبات كذلك على نحو 351 عضوًا من مجلس الدوما الروسي.

ومن جهة أخرى، أعلن رئيس الوزراء البريطاني "بوريس جونسون" في السياق نفسه عن فرض عقوبات على خمسة بنوك روسية وثلاث من رجال الأعمال الروس الأثرياء⁽²⁾.

المرحلة الثانية: انتقلت العقوبات الغربية على موسكو إلى المرحلة الثانية بمجرد الدخول العسكري الروسي الشامل بشكل فعلي للأراضي الأوكرانية، ففي صباح الخميس 24 شباط (فبراير) 2022، بدأ الأوروبيون يتحدثون عن عقوبات تمس شخص الرئيس الروسي

² (داليا يسري، فرق توقيت: ماذا بعد العقوبات الغربية الجديدة على روسيا؟؛ المرصد المصري، فبراير 26, 2022، متاح:

نفسه، ورجاله المخلصين مثل وزير الخارجية الروسي، "سيرجي لافروف"، والتي سرعان ما أعلنت الولايات المتحدة عن عزمها الانضمام للاتحاد الأوروبي في فرض العقوبات نفسها. وبذلك ينضم بوتين إلى القادة الذين عاقبتهم الولايات المتحدة، بمن فيهم الرئيس الفنزويلي، "نيكولاس مادورو"، والمرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، والزعيم الكوري الشمالي، "كيم جونج أون"، والرئيس السوري بشار الأسد.

كما شملت تلك العقوبات بشكل مباشر الصناعات الدفاعية الروسية، من ضمنها 60 شركة صناعية روسية، بما في ذلك الشركات المنتجة لـ "سوخوي، توبوليف، صاروخ بروجرس، كلاشينكوف، وغيرها". وحُظر على هذه الشركات الوصول إلى أسواق رأس المال وأي خدمات مالية، وتقديم المساعدة الفنية والمتاجرة بمنتجاتها وتقنياتها للأغراض العسكرية أو ذات الاستخدام المزدوج، فضلاً عن تقنيات ومعدات إنتاج النفط.

ومن جانب آخر، أعلنت إدارة بايدن بالتنسيق مع مجموعة السبع الكبار (G7)، إضافةً إلى أستراليا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية، عن إجراءات للحدّ من قدرة روسيا على القيام بأيّ أعمال تجارية بالدولار أو اليورو أو الجنيه الإسترليني أو الين الياباني في مسعى لتقييدها في النظام الاقتصادي العالمي. كما شملت العقوبات بنك "في تي بي" أكبر بنوك روسيا، الذي يمتلك وحده أكثر من ثلث الأصول المصرفية الروسية، إضافةً إلى أربعة بنوك كبرى أخرى، تمتلك مجتمعةً ما يوازي تريليون دولار أميركي. وتوسّعت دائرة العقوبات لتشمل التكنولوجيا المتطورة، بما في ذلك أشباه الموصلات، وذلك بهدف الحدّ من إمكانيات روسيا في تطوير قدراتها العسكرية والمدنية، بما في ذلك صناعة الطيران، على نحو يقلل كفاءتها على المنافسة عالمياً، ويسدّد "ضربة كبيرة لطموحات بوتين البعيدة المدى".

وفي 26 شباط (فبراير) قررت الولايات المتحدة والمفوضية الأوروبية وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا وكندا عزل عددٍ من البنوك والمصارف الروسية عن نظام SWIFT للتعاملات المصرفية والتحويلات المالية الدولية، وتوسيع دائرة الكيانات والأفراد، القريبين من الكرملين، بما في ذلك عائلاتهم، وتجميد أصولهم التي يمكن الوصول إليها في العالم، والحد من قدرة البنك المركزي الروسي على الوصول إلى احتياطياته من العملات الأجنبية، والمقدّرة بـ 630 مليار دولار. ويعدّ استهداف البنك المركزي الروسي الضربة الأشد التي يتلقاها الاقتصاد الروسي، وهي ترقى إلى محاولة تقييده، عبر حرمانه من الأصول والاحتياطيات التي قد تحقق استقرار نقدي والتخفيف من وطأة العقوبات. وتعدّ هذه الخطوة غير مسبوقة، إذ إنها تُتخذ أول مرة ضد دولة كبرى مثل روسيا.

وفي 28 شباط (فبراير) انضمت الولايات المتحدة إلى دول أخرى في فرض عقوبات على صندوق الثروة السيادي الروسي وعلى إحدى الشركات التابعة له، ما ضاعف الضغوط على الروبل الروسي الذي فقد 30% من قيمته تقريباً خلال الأسبوع الأول من الحرب. وفي الأول من آذار (مارس) 2022، أعلن بايدن في خطاب عن حالة الاتحاد أنّ وزارة العدل الأميركية ستشكل فريقاً لتعقب ما أسماه "جرائم الأوليغارشية الروسية". أضيف إلى ذلك أنّ واشنطن ستنضم إلى حلفائها الأوروبيين "في إغلاق المجال الجوي الأميركي أمام جميع الرحلات الجوية الروسية، مما يزيد من عزلة روسيا"⁽³⁾. وبينما تسارعت الخطى الامريكية والغربية لإدانة غزو روسيا لجارتها الأصغر أوكرانيا، واستخدام سلاح العقوبات الاقتصادية على موسكو، التزم حلفاء واشنطن في دول مجلس

⁽³⁾ تقدير موقف، حسابات واشنطن في أوكرانيا ومحاولات احتواء روسيا،

التعاون الخليجي بسياساتهم الدبلوماسية، واكتفوا بالدعوة لوقف الحرب واللجوء للمفاوضات، عبر إصدار بيان من خلال مجلس التعاون الخليجي، أكد فيه دعم جهود تخفيف حدة التوتر.

وعلى العموم، كانت استجابة دول الخليج للعقوبات الدولية المفروضة على روسيا متفاوتة بحسب خصوصية كل دولة، واعتمدت على مقدار الضغط الأمريكي والغربي من جهة، وعلى الرؤية المستقبلية طويلة المدى لكل دولة، من جهة أخرى. خصوصاً إذا ما علمنا، أن دول الخليج بقيادة السعودية لها دور كبير في تهدئة أسواق النفط دعماً للغرب - إن أرادت - ولتقليل الضغوط المالية عليهم، وأيضاً حرمان بوتين من منافع زيادة أسعار النفط لكونه أول من سيستفيد من السعر العالي.

ولا شك أن الإدارة الأمريكية تترقب الخطوات السعودية والخليجية لتهدئة أسعار النفط، بعد أن وصل سعر البرميل لأعلى من مئة دولار، وهو الأعلى منذ نحو 8 سنوات، إضافة إلى قطر التي يمكن أن تساعد في استقلال أوروبا نسبياً عن الغاز الروسي.

وعلى العموم من غير المتوقع أن تشارك دول الخليج إلى جانب الولايات المتحدة والغرب في العقوبات، باستثناء التعاملات التي قد تعرّض المؤسسات الخليجية لعقوبات أمريكية، بل إن الموقف الخليجي (وخصوصاً السعودي والإماراتي) هو أقرب لدعم الموقف الروسي⁽⁴⁾.

فالعلاقات الخليجية مع روسيا متشابكة ومتزايدة، ومن ذلك التنسيق والاستثمار في موضوع النفط والغاز، كما أن دولاً خليجية لجأت لتقوية علاقاتها بروسيا منذ سنوات عدة، وخصوصاً في عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما، حيث بدا أن

(4) يوسف حمود، هل تنضم دول الخليج للغرب في فرض عقوبات على روسيا؟، تقرير، الخليج أونلاين، 02-03-2022، متاح:

الأمريكيين يمكن أن يتخلوا عن الاستمرار في سياسة الدعم أو "الشيك المفتوح" مع دول الخليج.
ولكن التساؤل حول مواقف دول الخليج وما إن كانت ستنضم للغرب في فرض عقوبات على روسيا، أم أن مصالحها مع الأخيرة سيحجمها عن أي خطوة ضدها؟، يبقى قائماً ومستمر مع استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية.

ثانياً: آثار العقوبات الدولية على روسيا

تعدّ روسيا أكبر دولة واقتصاد على مستوى العالم قد تم تطبيق نظام العقوبات الاقتصادية عليه على الإطلاق، ويدرك الغرب أنه لن يستطيع أن يوقف الحرب، لكنه يأمل أن يلحق أضراراً كافية بالاقتصاد الروسي لثنيه عن الاستمرار بتلك الحرب. وهنا سنحاول معرفة تلك الآثار التي ستتركها تلك العقوبات الدولية على روسيا.

لا شك أن حزمة العقوبات الأخيرة هي الأكثر صرامة وتأثير على روسيا من تلك التي فرضت عليها سابقاً في أعقاب ضم شبه جزيرة القرم عام 2014، وقد شملت عدة قطاعات أهمها:

1. عقوبات على البنك المركزي الروسي.

لا شك أن أقوى ضربة وُجّهت للنظام المالي الروسي، هي فرض عقوبات على البنك المركزي الروسي (CBR)، الذي يؤدي دوراً حاسماً في سوق الصرف الأجنبي المحلي. لدى البنك المركزي الروسي احتياطات هائلة من العملات الأجنبية، تصل إلى 640 مليار دولار، وهو الذي ينظّم مستوى سعر صرف الروبل. أن تجميد أصول وحسابات (CBR) في دول مجموعة السبع يعني أن احتياطات الذهب بقيمة 127 مليار دولار المحتفظ بها في روسيا ليست ذات فائدة للحفاظ على استقرار سوق الصرف الأجنبي. ففي الفترة من 24 شباط (فبراير) إلى 2 آذار

(مارس)، أقرض البنك المركزي 4.4 تريليون روبل (3.4 من الناتج المحلي الإجمالي) للبنوك، كجزء من جهوده للحفاظ على الاستقرار في النظام المالي. أثرت تلك العقوبات على البنك المركزي وعلى سوق الصرف الاجنبي المحلي فور إعلانها، وأدى ذلك إلى ارتفاع سعر بيع الدولار في مكاتب الصرافة بالبنوك بنسبة 45% على الأقل في الايام التي تلت تلك العقوبات، وكانت الفجوة بين أسعار البيع والشراء في مكاتب البنوك تتراوح بين 20 و 50%.

تبع ذلك إصدار البنك المركزي والحكومة عدة لوائح جديدة، تفرض الرقابة على العملة، وأصبح يتعين على المصدّرين بيع 80% من أرباح العملات الاجنبية مقابل الروبل، ولا يسمح للأجانب ببيع الأسهم والسندات الروسية وتحويل القسائم والأرباح إلى حساباتهم، بينما لا يمكن للمقيمين وغير المقيمين من 43 دولة (التي فرضت عقوبات على روسيا) تحويل الأموال إلى حساباتهم مع البنوك خارج روسيا⁵⁾.

من جانب آخر، تتمثل أحد الآثار الجانبية للعقوبات الدولية المفروضة على البنك المركزي الروسي، في تجميد الأصول المملوكة لوزارة المالية والحسابات الجارية وأموال صندوق الرعاية الوطنية، لكن لا يبدو أن هذا سيكون له أي تأثير على الوضع الاقتصادي الحالي.

فمن ناحية، إن المستوى الحالي لأسعار النفط، سيجعل ميزانية الدولة فائضة، ومن ناحية أخرى فإن وزارة المالية ليست بحاجة إلى استخدام الاحتياطات، لأنه عندما تبيع وزارة المالية

⁵⁾ Sergey Aleksashenko, How much damage will sanctions do to Russia?: Sanctions will hurt ordinary Russians, but will not collapse the Russian economy, Aljazeera, 3 Mar 2022, At: <https://www.aljazeera.com>.

احتياطات من العملات الأجنبية يكون المشتري هو البنك المركزي الروسي (CBR).

وبالتالي حتى لو تم تجميد حسابات البنك المركزي، فإن وزارة المالية ستكون قادرة على تلقي الروبلات منها، إذا أرادت في وقتٍ ما بيع بعض احتياطياتها من العملات.

ومع ذلك، فإن تخفيض قيمة الروبل سيؤثر بالتأكيد على تضخم المستهلك، والذي قد ينمو بنسبة 4-5% إضافية لزيادة 40-50% في قيمة الدولار، فقد تجاوز تضخم أسعار المواد الغذائية 12.5%.

وبالنتيجة، قد يؤدي تخفيض قيمة الروبل، والمشاكل المحتملة في الواردات، وحالة عدم اليقين السياسي العام، إلى تقويض رغبة الشراكة في المخاطرة ويؤدي إلى انخفاض النمو في الزراعة، وانخفاض العرض، وحتى ارتفاع تضخم أسعار المواد الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي التوترات في نظام الدفع إلى اضطرابات في توريد السلع المستوردة إلى روسيا، مما سيزيد من تسارع التضخم عن طريق خفض العرض⁽⁶⁾.

2. نظام سوفيت

عملت الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي على وضع عدد من البنوك والشركات الروسية على قائمة العقوبات الخاصة بها، ويأتي على رأس تلك البنوك بنك "سبيرينك" وهو أكبر بنك في

⁶⁾ VLADIMIR ISACHENKOV, DAVID McHUGH and DASHA LITVINOVA, Ruble plummets as sanctions bite, sending Russians to banks: Ordinary Russians are facing the prospect of higher prices as Western sanctions over the invasion of Ukraine sent the ruble plummeting, Abc news, At: <https://abcnews.go.com>.

روسيا والذي يملك 33% من أصول النظام المصرفي، وهو ما سيؤدي إلى عدم قدرته على تسديد مدفوعاته ومدفوعات عملائه بالدولار، كما تم حظر حسابات المراسلين مع البنوك الأمريكية، كما سيتعين على البنك الانسحاب من السوق الأوروبية. فضلاً عن بنك "سيرينك" توجد أربع بنوك أخرى ستواجه المصير نفسه وهي "VTB" و"Otkritie" و"Novikombank" و"Sovcombank". كما منعت الولايات المتحدة (13) شركة وبنك روسي كبير من الوصول إلى أسواق رأس المال، وحظرت على المستثمرين الأمريكيين شراء إصدارات جديدة من السندات الحكومية الروسية في عروضهم العامة الأولية في السوق الثانوية. كما قررت مجموعة السبع فصل العديد من البنوك الروسية عن نظام "سويفت"، وهو ما يعني عملياً عدم قدرتها على سداد مدفوعاتها بالنقد الاجنبي، ويجعل المدفوعات أكثر كلفة⁽⁷⁾.

ماذا يعني ذلك للاقتصاد الروسي: إن النظام المالي الروسي مندمج للغاية في النظام العالمي، حيث تعد روسيا واحدة من أكبر موردي المواد الخام إلى السوق العالمية، وفي الوقت نفسه يعد الاقتصاد الروسي مستورداً مهماً للسلع الاستهلاكية والتكنولوجية ومعدات الاستثمار. وهذا هو سبب أهمية المدفوعات الدولية. وبالتالي سيؤدي فصل أكبر البنوك عن سداد مدفوعات العملاء إلى تعطيل تدفق السلع وتراكم عجز السوق الاستهلاكية وتسريع التضخم. وقد تُفلس بعض الشركات التي تعمل في استيراد البضائع إلى روسيا أو بيع البضائع المستوردة في روسيا، وهو ما يعني عملياً، أن المواطن الروسي سيدفع ثمن ذلك،

(7) كفاية أولير، هل ينجح نظام سويفت في محاصرة روسيا؟، انديبندنت عربية، 2022 / 2 / 27، متاح:

مع تقلص دخل الاسر الحقيقي، والنتيجة سيضرب التضخم الفقراء أكثر.

مع ذلك، ممكن لروسيا تعويض بعض الآثار السلبية للعقوبات المالية بميزان حساب تجاري قوي، بسبب عائدات صادرات المواد الخام غير المهددة، أضف إلى ذلك إن نطاق تطبيق العقوبات من قبل الاتحاد الاوربي سيكون أقل بكثير من نطاق تطبيق العقوبات الامريكية، مما يترك إمكانية الدفع غير المحدود تقريباً باليورو. وهذا يعني، على سبيل المثال حظر الحسابات بالدولار لبنك روسي خاضع للعقوبات، وفي المقابل السماح لحساباته باليورو.

3. المديونية الخارجية

من الآثار الاخرى للعقوبات الدولية على روسيا، هي حظر وصول البنوك والشركات الروسية إلى أسواق رأس المال الغربية، وهو ما يعني عملياً هروب المستثمرين الاجانب من روسيا. ووفقاً لبعض الاحصائيات، فإن نسبة ما ستفقدده روسيا من تلك الاستثمارات يتراوح ما بين 30 إلى 50 مليار دولار في العام الواحد. كما ستؤثر تلك العقوبات على قدرة البنوك الروسية على تسديد الديون الخارجية، وإذا ما صدقت الإحصائيات الرسمية، فإن الدين الخارجي الروسي ليس ضخماً للغاية، فإعتباراً من 1 تشرين الأول (أكتوبر) 2022، بلغ 478 مليار دولار أو 27% من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك فإن تأثير تلك الديون على الاقتصاد الروسي هو ليس في حجمها وانما في الجدول الزمني الواجب لسداده وحصمة الدين قصير الأجل. كما سيتعين على البنوك والشركات الروسية خلال الـ 12 شهراً القادمة تسديد ما قيمته أكثر من 100 مليار دولار، وهو مبلغ ضخم. وتجدر الإشارة إلى أنه كان يتم الاعتماد في السابق على العديد من المقترضين الروس في إعادة تمويل الديون القديمة. أما الآن فسيتم إغلاق هذه

الفرصة للعديد منهم، وهو ما يعني عملياً أن الاقتصاد الروسي سيضطر إلى توجيه موارد مالية كبيرة لسداد الديون الخارجية، وسيتم استخدام المدخرات المحلية، مما سيقوض النمو الاقتصادي الضعيف أصلاً⁽⁸⁾.

ورغم الآمال التي تعول عليها روسيا في الاعتماد على الصين لتوفير الموارد المالية لدعم اقتصادها، فإن تجربة العقوبات الدولية على روسيا في أعوام 2014-2016، عندما ضُمَّت شبه جزيرة القرم، لم تكن مشجعة، حيث قدمت بكين قدراً ضئيلاً من المساعدات وربطتها بالسماح للشركات الصينية بالوصول إلى الانتاج والصادرات الروسية.

4. صناعة التكنولوجيا والطيران

ستعمل العقوبات الدولية ايضاً على تقييد الصادرات الغربية من التكنولوجيا والمعدات والمكونات المتطورة إلى روسيا، مما قد يؤثر على عملية التصدير الروسية للآلات والمعدات والسلع التكنولوجية إلى الخارج. وسيؤثر كل ذلك على جميع انواع المنتجات المعقدة تقنياً من المكناس الكهربائية إلى سفن تكسير الجليد التي تعمل بالطاقة النووية. وسيكون من المستحيل إنتاج العديد من المنتجات العسكرية في روسيا، إذا استمرت تلك العقوبات. كما أوقفت شركات الشحن شحن الحاويات من وإلى روسيا. وتوقفت البنوك عن إقراض التجار لشراء النفط الروسي. وتعمل شركات التأمين على زيادة أسعارها بشكل حاد لنقلها عن طريق البحر.

⁸⁾ Gian Maria Milesi-Ferretti, Russia's external position: Does financial autarky protect against sanctions?, Brookings, March 3, 2022, At: <https://www.brookings.edu>.

من جانب آخر، أثرت عقوبات الاتحاد الاوربي على توريد الطائرات ومكوناتها وتوفير خدمات صيانة الطائرات. وتشكل الطائرات الاوروبية الصنع (إيرباص) حوالي 40% من أساطيل الخطوط الجوية الروسية، وتحمل 41% من ركابها وتملك أكبر شركتين، (إيرفلوت وإس 7)، على التوالي 117 و 66 طائرة إيرباص، مما يعني أنهما ستتأثران بشكل كبير بالعقوبات الدولية.

وسيعمل إغلاق المجال الجوي للدول الاوربية والذي من المحتمل أن يكون قصير الاجل، على منع مرور الطائرات الروسية، بما في ذلك طيران الاعمال، وهي رحلات ضرورية لشركات الطيران الروسية لأنها أكثر ربحية، إضافة إلى عمليات الترانزيت التي تمرّ فوق روسيا من الدول الاسيوية إلى الدول الاوربية، ولا شك سيؤثر هذا التقييد على أكثر الروس ثراءً من الذين يسافرون إلى اوروبا للعمل أو الترفيه، وفي المقابل فرضت روسيا حصاراً مماثلاً على شركات الطيران الاوربية⁽⁹⁾.

يوجد أيضاً عقوبات ذات طبيعة رمزية، كتلك التي تستهدف أفراداً معينين بحظر التأثيرات وتجميد الاصول، وقطع العلاقات التجارية، والغاء المسابقات الرياضية والفعاليات الثقافية، وتقييد وصول وسائل الإعلام الحكومية الروسية، وهذه ربما لا تؤثر على اقتصاد روسيا، لكنها ستزيد من الشعور بالعزلة الدولية التي ستعانيها البلاد نتيجة الحرب.

لا شك أن تلك العقوبات الدولية على روسيا، ستجعل الاقتصاد الروسي يسير في مسار الانحدار الجليدي، ولا أحد يعرف اليوم متى سينتهي هذا التدهور اللولبي. لكن نستطيع القول أن الاقتصاد الروسي سيتباطأ بشكل حاد ومستوى المعيشة للمواطن الروسي سينخفض، وإن كان من الصعب إعطاء أي تقديرات كمية اليوم.

⁹⁾ Sergey Aleksashenko, Op.Cit.

من جانب آخر، ستدفع العقوبات الدولية على قطاع الطاقة والغاز الروسي، إلى تغيير سلوك مستهلكي النفط الأوربيين بشكل كبير، الذين يحاولون تقليل اعتمادهم على النفط والغاز الروسي بأي ثمن، وهو ما يوفر لأصدقاء الغرب - دول الخليج العربي - ميزة وورقة بيدها لتعويض ذلك النقص. ولكن دول الخليج العربي لها علاقات تاريخية عميقة مع الغرب، ولكنها في الوقت نفسه لديها علاقات متعددة الأوجه مع روسيا، ووفق هذه المعادلة يتعامل قادة دول مجلس التعاون الخليجي بحذر مع هذا الصراع.

وعلى الرغم من تصويت جميع أعضاء مجلس التعاون الخليجي في وقت سابق لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة الغزو الروسي، فإن دول الخليج العربي منقسمة إلى حد ما. فهناك الكويت التي جعلت موقفها من هذه الحرب أقرب إلى القوى الغربية التي تقف ضد موسكو، ففي الشهر الماضي، عندما أنتقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة روسيا لمهاجمتها أوكرانيا، كانت الكويت الدولة العربية الوحيدة على قائمة الدول الثمانية الخليجية التي شاركت في رعاية هذا القرار. مدفوعة بعامل التاريخ، فذكرى غزو العراق لها هي قوة دافعة لإدانتها للقرار، لأنها ترغب في وضع معيار لإحترام السيادة الإقليمية.

وبينما دافعت قطر عن سيادة أوكرانيا، فإنها لم تنضم إلى القوى الغربية في الدعوة إلى الحرب المالية ضد روسيا. بعد أن طوّرت علاقات أعمق مع روسيا في مجالات الاستثمار والبنية التحتية والسياحة، ففي الوقت الذي تحاول فيه قطر إثبات أنها حليف مفيد للغرب، وأنها اكتسبت حقاً تصنيفاً كحليف رئيسي من خارج "الناتو"، فإنها في الوقت نفسه لا تشارك في فرض عقوبات مباشرة على روسيا، بل تتمسك بالدعم الخطابي والدبلوماسي.

كانت المملكة العربية السعودية والإمارات أكثر حرصاً في الحفاظ على الحياد. حيث أصبح هناك توجه لكنتا الدولتين في الآونة الأخيرة نحو الشرق حيث الصين والهند وروسيا بفعل الإحباط المتولد نتيجة الانسحاب العسكري الأمريكي المتزايد من المنطقة والعلاقات السياسية الفاترة بحكم تراجع الاهتمام الأمريكي بها، ولكنهما في الوقت نفسه يحرصان، وسط هذه الصراعات بين الغرب وموسكو، على الحفاظ على التوازن الجيوسياسي. وبدلاً من الوقوف ضد موسكو، تريد هاتان القوتان العربييتان مواصلة تنمية علاقاتهما مع روسيا بالإضافة إلى الحفاظ على علاقاتها مع تلك الدول التي تعارض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وبمعنى آخر من غير المرجح أن يضحى السعوديون والإماراتيون بأمنهم واستثماراتهم وعلاقاتهم التجارية مع روسيا بسبب صراع لا يرون ضرورة للانخراط فيه بشكل مباشر، فمن الواضح أن الإمارات العربية المتحدة قد تجنبت تسمية التدخل في "الحرب"، في محاولة للحفاظ على مستويات عالية من التجارة والاستمرار في وضع نفسها كمركز إقليمي تجاري وتقني. وفي الوقت نفسه استثمرت المملكة العربية السعودية بكثافة في شراكتها مع روسيا، مما يعني تجنّب الرياض استعداد الكرمليين⁽¹⁰⁾. كما لم يغيب عن القيادة السعودية حقيقة أن الرئيس جو بايدن لم يتحدث إلى ولي العهد السعودي، في الوقت الذي أظهر بوتين احترامه لمحمد

¹⁰) Giorgio Cafiero, Analysis: Gulf states cautiously navigate war on Ukraine: Six Gulf Cooperation Council states have high stakes in the war with ties to the West and multifaceted relationships with Russia, aljazeera, 4 Mar 2022 , At:

<https://www.aljazeera.com>.

بن سلمان في قمة مجموعة العشرين في الأرجنتين، عندما كان القادة الآخرون يتجنبونه في أعقاب قتل الصحفي جمال خاشقجي، وهو ما يضيف تفسير آخر لماذا لم تستجب الرياض لهذه الأزمة بطرق ترضي واشنطن وتغضب الكرملين.

في المقابل، لن تكون روسيا هي الخاسر الوحيد في تلك الحرب الاقتصادية التي تُشنّ عليها، فالعلاقات الاقتصادية الروسية الأوروبية علاقات متشابكة وقوية تجري منذ عقود، فكل طرف يعدّ شريكاً تجارياً مهماً للطرف الآخر.

وتعد روسيا خامس شريك تجاري للاتحاد الأوروبي في العالم، وتمثل التجارة مع روسيا 4.8% من مجموع المعاملات التجارية للاتحاد الأوروبي خلال سنة 2020، وذلك حسب معطيات المفوضية الأوروبية. يقابلها ان الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لروسيا، ذلك أن الاتحاد يستورد 37.3% من مجموع ما تصدّره روسيا من سلع وبضائع، أي أن أكثر من ثلث السلع الروسية تتجه أساساً للسوق الأوروبية.

وفي سنة 2020، بلغت الواردات الروسية من الاتحاد الأوروبي 36.5% من مجموع الواردات الروسية. في المقابل وصلت الصادرات الروسية للاتحاد الأوروبي إلى 37.9% من مجموع الصادرات الروسية.

وتظهر هذه الأرقام أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأكبر والأهم لروسيا، الذي يوفّر لها أكثر من ثلث حاجاتها، ويستورد منها أكثر من ثلث ما توفّره من سلع وبضائع.

ومن بين أهم الأوراق التي تمتلكها موسكو في تعاملها مع الاتحاد الأوروبي ورقة الغاز والنفط، ذلك أن التكتل الأوروبي يحصل على 26% من حاجاته النفطية من روسيا، و40% من حاجاته من الغاز من روسيا أيضاً. وتُظهر هذه الأرقام حجم الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي تحديداً، وهو ما عبّرت عنه وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك بقولها إن بلادها أخطأت

باعتمادها كثيراً على الغاز الروسي، لا سيما أن ألمانيا تعد من أكثر الدول الأوروبية اعتماداً على الغاز الروسي⁽¹¹⁾.

ولهذا فإنه في حال قررت روسيا قطع الغاز عن الدول الأوروبية، فهذا سيعني أزمة حقيقية داخل دول الاتحاد، بل قد يجعل الحياة مستحيلة بالنسبة لبعض الدول الأوروبية التي تعتمد على الغاز الروسي بنسبة أكثر من 60% (لاتفيا تعتمد على الغاز الروسي بنسبة 93%، وبلغاريا تعتمد عليه بنسبة 77%، وألمانيا بنسبة 49%).

وقد بلغ حجم المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا سنة 2020 أكثر من 174.3 مليار دولار، وبلغ حجم الواردات الأوروبية من روسيا 95.3 مليار دولار. وتحتكر صادرات الطاقة 70% من مجموع ما يستورده الاتحاد الأوروبي من روسيا، ثم تأتي بعد ذلك المواد الزراعية الأولية بنسبة 4.5%، ثم الصلب والحديد بنسبة 4%، والمواد الكيميائية بنسبة 4%.

كما يُعد الاتحاد الأوروبي أكبر مستثمر خارجي في روسيا، ففي سنة 2019 بلغ حجم الاستثمارات الأوروبية المباشرة في السوق الروسية أكثر من 311 مليار دولار. وفي المقابل، فإن الاستثمارات الروسية المباشرة في دول الاتحاد الأوروبي بلغت 136 مليار دولار⁽¹²⁾.

⁽¹¹⁾ أيوب الريمي، الطاقة وعلاقات تجارية بالمليارات.. من سيتضرر من العقوبات: روسيا أو أوروبا؟، الجزيرة، 2022/3/4، متاح: <https://www.aljazeera.net>

⁽¹²⁾ EU-Russia relations: Facts and figures, What is the size and importance of both the EU and Russia for the global economy?: How important are they to each other?: Discover main facts and figures. Council of the European Union, At:

وتعد بريطانيا الوجهة المفضلة للاستثمارات الروسية، تليها بولندا ثم دول البلطيق، ثم فرنسا ثم ألمانيا، وهي الدول التي تصفها روسيا بأنها "الوجهات المفضلة لاستثماراتها". وبذلك ستكون المؤسسات المصرفية الأوروبية من أكثر الجهات تضرراً، فحسب البنك المركزي الأوروبي، فإن حجم الديون الروسية الواجبة الدفع في الوقت الحاضر للبنوك الأوروبية تبلغ أكثر من 60 مليار دولار، وهو ما يعادل 4 أضعاف الديون الأوروبية المقدمة للبنوك الأميركية، وحسب البنك فإنه لتعويض هذه الديون من الممكن الحجز على الأموال الروسية الموزعة في عدد من المؤسسات المالية الأوروبية. كما أن للبنوك الأوروبية ديوناً على أوكرانيا، عبارة عن قروض سيادية، تبلغ 24 مليار دولار، هي الأخرى من الأكيد أنها ستتعثرت وتعرف تأخيراً في سدادها. ويوضح الشكل الآتي مقدار ما تساهم به روسيا من إمدادات الغاز لأوروبا:

شكل (1): واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي بحسب الدولة الموردة (%)



يتضح مما سبق، إن روسيا هي ليست الطرف الوحيد الذي سيلحق بها الضرر نتيجة العقوبات الغربية عليها، فكل طرف يعدّ شريكاً تجارياً مهماً للطرف الآخر، بحكم تشابك وتداخل العلاقات الاقتصادية ما بين الطرفين كما ذكرنا، لكن السؤال الذي سيبقى قائماً: من هو الخاسر الأكبر من هذه الحرب الاقتصادية، ومن يحتاج أكثر للآخر للحفاظ على استقرار اقتصاده.

ثالثاً: السيناريوهات المحتملة لمدى تأثير العقوبات الدولية على روسيا

أن تصاعد الضغوطات من القوى الغربية بفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على روسيا، في ظل تأكيدات مستمرة على دورها الحاسم في ردع موسكو، يقابله تأكيد روسي على قدرتها في مواجهة تلك العقوبات والتأكيد على قدرة الاقتصاد الروسي على الصمود أمامها.

وضمن هذا السياق الصعب والمعقد، سنحاول الوقوف على أهم السيناريوهات المحتملة لمدى فاعلية تلك العقوبات الدولية وقدرتها على التأثير في الاقتصاد الروسي.

السيناريو الأول: محدودية التأثير للعقوبات الدولية

هناك عاملين مهمين يتوقف عليهما تأثير العقوبات الدولية على روسيا، أولها، مدى قدرة الاقتصاد الروسي على الصمود أمام مثل هذه العقوبات في ظل الملامح الهيكلية لهذا الاقتصاد، والسياسات الاقتصادية التي تبنتها موسكو خلال السنوات الأخيرة لمواجهة تلك التهديدات. أما العامل الثاني، فهو مدى قدرة الدول الغربية، لا سيما دول الاتحاد الأوروبي، على الالتزام بفرض العقوبات الدولية زمنياً في ظل ارتباط اقتصاداتها واعتمادها بشكل كبير على تجارتها مع روسيا، وخاصة فيما يتعلق بإمدادات الغاز الطبيعي.

ويُضاف إلى ذلك، العوامل السياسية المُتمثلة في دعم الصين لروسيا ومحاولتها استغلال الأزمة الحالية في تعزيز دورها الاقتصادي في النظام العالمي.

على نحو الإجمال، يميل هذا السيناريو الى أنه من المتوقع أن يكون تأثير العقوبات الدولية على روسيا محدود، في مدها القصير والمتوسط بفعل مجموعة من العوامل التي ستدفع باتجاه تعزيز قدرة الاقتصاد الروسي على الصمود، وجعل تأثير تلك العقوبات مقيداً، وهذه العوامل هي:

1.التقارب الروسي الصيني

يبدو أنّ روسيا أعدت نفسها جيداً لهذه العقوبات الدولية، ونسجت، خلال الأعوام السابقة، علاقات اقتصادية، واتخذت إجراءات من أجل الحد من آثارها. وفي قلب تلك العملية، هي العلاقة مع العملاق الاقتصادي الصيني والتي تبدو أولوية بالنسبة إلى روسيا؛ إذ تستحوذ بكين وحدها على حوالي 15% من إجمالي الصادرات الروسية لعام 2020، وحوالي 24% من وارداتها، وفقاً لبيانات منظمة التجارة العالمية. كما أنّ حجم التبادل التجاري بين الصين وروسيا خلال عام 2021 قد نمت بنسبة 35.8% ليبلغ 146.88 مليار دولار أميركي. وأصبحت الصين أكبر وجهة تصدير لروسيا⁽¹³⁾، بحيث اشترى الطرف الصيني من روسيا بقيمة 79 ملياراً، والروسي اشترى من الصين بقيمة 67 مليار دولار". وتشكّل منتجات الطاقة أكثر من نصف صادرات روسيا إلى الصين، في الوقت الذي تمثّل فيه صادرات النفط حوالي خمس الإمدادات الروسية لدول العالم، بالإضافة إلى توقيع عقود توريد غاز طبيعي

13) Factbox: China-Russia trade has surged as countries grow closer, Reuters, March 1, 2022, At: <https://www.reuters.com>.

بين روسيا والصين كان آخرها العقد الذي تم الإعلان عنه في شباط (فبراير) 2022 بتوريد 10 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً للصين لمدة 30 عاماً، بدءاً من عام 2026، من خلال خط أنابيب غاز جديد، سيصل حقول الغاز الروسية بمنطقة هيلونغجيانغ في شمال شرق الصين، وان يتم تسوية مبيعات الغاز بين الجانبين باليورو، بدلاً من الدولار الأميركي⁽¹⁴⁾.

الحقيقة يُعدّ هذا نمواً مُطرداً في التبادل التجاري بين الصين وروسيا وسط توقعات بنموه بصورة أكبر في الفترة القادمة، على حساب تجارة روسيا مع الاتحاد الأوروبي، في ظل وجود توجه مسبق من الدولتين بتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في التبادل التجاري واستخدام عملاتهما المحلية (الروبل الروسي واليوان الصيني)؛ وهذا من شأنه أن يعزز موقف الاقتصاد الروسي أمام هذه العقوبات الدولية، كما سيكون له تأثير على النظام المالي العالمي، إذا ما استمر هذا الوضع بشكل قد يزعزع مكانة الدولار في هذا النظام في الأمد الطويل، وفقاً للعديد من المحللين. خصوصاً إذا علمنا إن الاقتصاد الروسي حقق فائضاً تجارياً سنوياً بلغ قرابة 185 مليار دولار في عام 2021، ما يعزز قدرته على الصمود أمام العقوبات على الأقل في الأمد القصير.

¹⁴ (روسيا تعول على احتياجات الصين من الغاز للتخفيف من وطأة العقوبات: من المتوقع أن يكون طلب العملاق الآسيوي أعلى بنسبة 40 في المئة عام 2030 مما كان عليه في 2020, انديبندنت عربية، 14 مارس 2022, متاح : <https://www.independentarabia.com>.

2. الاحتياطات المالية الروسية

في كانون الثاني (يناير) للعام الجاري، بلغ الاحتياطي الدولي لدى الحكومة الروسية، من عملة صعبة وذهب، مستوىً قياسيًّا - متجاوزاً ما قيمته 630 مليار دولار. ويعدّ هذا رابع أعلى احتياطي في العالم - وهو كفيل بدعم العملة الروسية، الروبل، لفترة ليست بالقصيرة.

ومن الجدير بالملاحظة، أن الدولار لا يمثل سوى 16 % فقط من احتياطي العملة الصعبة في روسيا حالياً، مقارنة بـ 40 % قبل خمس سنوات. بينما تمثل العملة الصينية الرمينبي (وحدتها الأساسية تدعى يوان) 13 % من هذا الاحتياطي. وعبر هذه الاجراءات، تم الاستعداد لحماية روسيا بقدر الإمكان من العقوبات التي قد تقودها أمريكا للفترة القادمة. كما تمتلك روسيا صندوقاً سيادياً ضخماً، بلغت قيمته في شباط (فبراير) 2022 حوالي 174.9 مليار دولار، وهو ما يمثل نحو 11% من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد، مما يساعد على تعويض أي خسائر اقتصادية قد تلحق بالاقتصاد الروسي نتيجة العقوبات الدولية، سواء في التجارة أو الاستثمار في الأمد القصير⁽¹⁵⁾.

وشهدت بنية الاقتصاد الروسي مزيداً من التغيرات. وأخذ الاعتماد على القروض والاستثمارات الأجنبية يتراجع مع الوقت، كما بدأت عمليات استكشاف فرص تجارية جديدة بعيداً عن الأسواق الغربية. ومثلّت الصين جزءاً كبيراً من هذه الاستراتيجية، واتخذت الحكومة في موسكو خطوات مبدئية لتدشين نظامها الخاص للمدفوعات الدولية حال حرمانها من خدمات جمعية

¹⁵) David Frum, Can Putin Recover From This?: The Fed and the European Central Bank move hard, fast, and together, The Atlantic, FEBRUARY 27, 2022, At: <https://www.theatlantic.com>.

الاتصالات المالية العالمية -سويفت- والخاضعة لإشراف البنوك المركزية لدول غربية كبرى.

ورجّحت الحكومة الروسية كفة الاستقرار على النمو، مقتطعة في ذلك من ميزانيتها. وترتب على ذلك أن الاقتصاد الروسي على مدى العقد الماضي كان ينمو بمعدل أقل من واحد في المئة سنوياً. لكنه مع ذلك أصبح أكثر اعتماداً على النفس من ذي قبل.

وترى ريبیکا هاردينغ، المدير التنفيذي لدى كوريوليس تكنولوجيز⁽¹⁶⁾. إن "ما فعلته روسيا هو تدشين نظام مالي بديل، يساعدها في تحمّل صدمات العقوبات التي قد يفرضها الغرب".

3. محدودية الانكشاف الخارجي لروسيا

تراجع الدين الخارجي لروسيا في السنوات الأخيرة بصورة كبيرة، ليلبغ في عام 2021 حوالي 478.2 مليار دولار، بعد أن اقتربت قيمته في عام 2014 من حوالي 732 مليار دولار. ويشكّل هذا الدين قرابة 32% من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، والتي تبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي فيها حوالي 102%⁽¹⁷⁾.

⁽¹⁶⁾ ريبیکا هاردينغ هي خبيرة اقتصادية مستقلة متخصصة في التجارة والتمويل التجاري والمديرة التنفيذية لشركة Coriolis Technologies، حيث تقدم البيانات كخدمة لمساحة التجارة والتمويل التجاري.

⁽¹⁷⁾ سمر الباجوري، هل يصمد الاقتصاد الروسي في مواجهة العقوبات الغربية؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2022/3/3، متاح:

السيناريو الثاني: قوة تأثير العقوبات الدولية

يميل هذا السيناريو إلى أن العقوبات الدولية سوف تلحق ضرراً بالغ بالاقتصاد الروسي، وسيتبعها تأثير مباشر على أهداف روسيا الاستراتيجية. فهي عقوبات قاسية لم يسبق أن فرض مثلها على أمة اقتصادية كبيرة كروسيا. وثمة عوامل سوف تدفع في اتجاه تعزيز هذا السيناريو، وخصوصاً التأثير على المدى الطويل على الاقتصاد الروسي، وأبرز تلك العوامل هي:

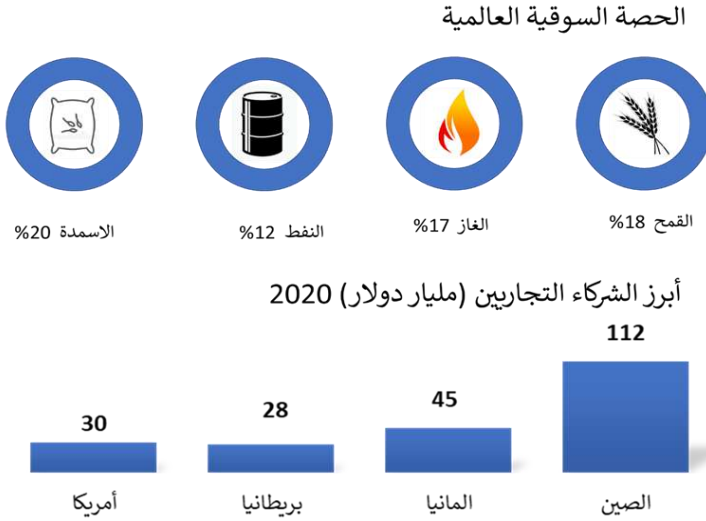
1. البنية الهيكلية للاقتصاد الروسي

أن أغلب صادرات روسيا هي من المواد الأولية وبالدرجة الأولى المحروقات والمعادن، لذلك فالاقتصاد هذا البلد هو ريعي أساساً، ومتأثر بتقلبات أسعار المواد الأولية في السوق العالمية، وهذه تعدّ أكبر ثغرة في الاقتصاد الروسي، في المقابل يتضح جلياً بأن هناك جانب كبير من التكنولوجيا الجاهزة يتم استيرادها كأدوية ووسائل النقل من الدول الغربية المتقدمة. وبالتالي، فإن عدم تنوع الاقتصاد الروسي واعتماده بشكل كبير على سلع معينة كالنفط والغاز، وتصديرها إلى دول معينة، يضع صعوبات كبيرة في طريق فتح أسواق جديدة أو بديلة عن دول الاتحاد الأوربي. وهو ما يجعل تهديد روسيا الدائم والمستمر لدول الاتحاد الأوربي بقطع أمدادات الطاقة عنها، يقابله بالمثل أيضاً تهديد أوربي بوقف استيراد تلك المواد من روسيا، مما سيؤثر سلبياً على الاقتصاد الروسي، وفي ظل أيضاً ما يستلزمه الأمر من صعوبة بفتح أسواق جديدة تتطلب أموالاً واستثمارات ضخمة وبني تحتية مكلفة⁽¹⁸⁾.

¹⁸ (نورا عبه جي، مكانة النفط والغاز في الاقتصاد الروسي: المؤشرات والأبعاد، المعهد المصري للدراسات، 16 نوفمبر، 2021، متاح:

وبالتالي فالعقوبات ستلحق ضرراً بالغاً بالاقتصاد الروسي في ظل ذلك الضعف والنقص لبنية الاقتصاد الروسي. والشكل الآتي يُبيّن حجم الصادرات الروسية إلى العالم:

شكل (2): صادرات روسيا الى العالم (2020)

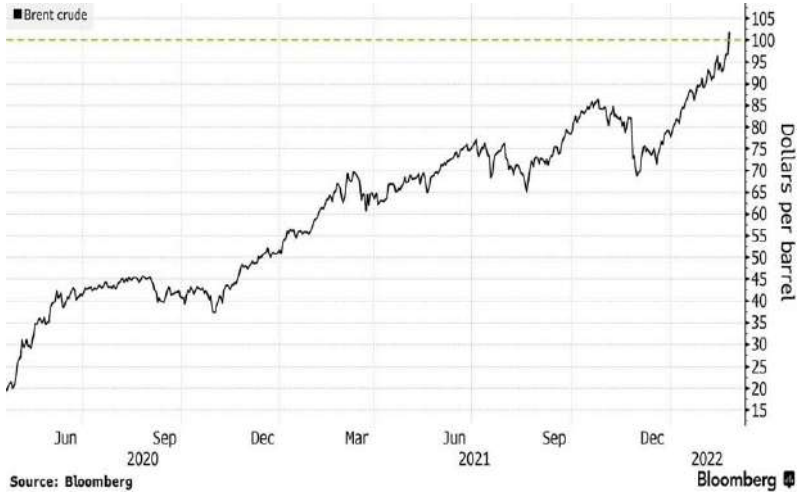


2. الأسواق النفطية البديلة

يبدو أن روسيا مستفيدة اقتصادياً من الأزمة الأوكرانية، وذلك مع اقتراب سعر النفط من 140 دولاراً، مما قد يجعله ربما يكسر الأرقام القياسية السابقة، ومع ارتفاع سعر الغاز أيضاً، حيث تضاعفت أسعار الصادرات الروسية من الغاز والنفط إلى أوروبا التي تدفع أضعاف ما كانت تدفعه في السنوات الماضية، مما يجعل روسيا قادرة عبر هذه الزيادة في أسعار الطاقة ليس فقط على تمويل حربها في أوكرانيا، بل أيضاً تعويض الخسائر الناجمة عن العقوبات الاقتصادية الغربية، ولكن ستبقى ميزة هذا الخيار في

صالح روسيا على المستوى القريب فقط، ولكن على المستوى المتوسط والبعيد تدرس واشنطن من يمكن أن يتم اللجوء إليه في حال تقليص روسيا إمدادات الطاقة إلى أوروبا أو إيقافها تماما حال فرض واشنطن والغرب عقوبات جديدة صارمة تمنع استقبال النفط والغاز الروسي، ويبرز في مقدمة من سيشغل هذا النقص دول الخليج العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، وهو ما يعني حرمان موسكو من أحد أكبر الأسواق المستهلكة للطاقة في العالم. وبالتالي ففي حال توافر هذا البديل النفطي، فقد تجد روسيا نفسها مكشوفة في العراق، سواءً فازت أو خسرت الحرب ضد أوكرانيا⁽¹⁹⁾. وفي المخطط الآتي تظهر القفزات القياسية في أسعار النفط بين عامي 2020-2022

شكل (3): سعر النفط يلامس 100 دولار بعد الهجمات الروسية على اوكرانيا



19) Kate Dourian, Oil and Gas Prices Surge in Highly Volatil Market as Russia is Isolated, Agsiw, 3/3/2022, At: <https://agsiw.org>.

3. الضغط الاقتصادي على المواطن الروسي.

لا تزال دخول الأسر الروسية أقل من مستوياتها عام 2014، مما يدل على أن علامات الضعف الاقتصادي موجودة بالفعل. ففي عام 2019 قَدَّر البنك الدولي قيمة الناتج الاقتصادي السنوي الروسي بـ 1.66 تريليون دولار، وهو رقم أقل بكثير من حجم نظيره في عام 2013 والذي بلغ 2.2 تريليون دولار. وقد تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الروسي الاسمي، والذي كان مثل نصيب الفرد في الصين عام 2013. أضاف إلى ذلك تدهور الأوضاع المعيشية في روسيا جراء جائحة كورونا وما تبعها من إجراءات، الأمر الذي فاقم من معدلات التضخم⁽²⁰⁾.

ولا شك أن كل هذا التراجع في مستويات المعيشة سيؤدي إلى إثارة الاستياء العام، وهو ما سينعكس بالتأكيد على النظام السياسي الروسي، وهذا كله جراء تلك العقوبات الدولية، التي ستضر بالتأكيد المواطنين العاديين، لكنها لن تؤدي إلى انهيار الاقتصاد الروسي.

في النهاية، لا بد من التأكيد على أن أي من السيناريوهات المحتملة ودرجة تأثيرها وفعاليتها على الاقتصاد الروسي سيتوقف إلى أي مدى ستستمر الحرب الروسية على أوكرانيا، وتداعيات تلك الحرب على الاقتصاد العالمي أيضاً.

ختاماً، يمكن القول أن العقوبات الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة والدول الغربية على روسيا ذات التكلفة الباهظة، لن تجبر روسيا على الارجح في تحقيق ما تصبو إليه من اخضاع اوكرانيا لها، بالنظر إلى أن روسيا ستكون قادرة على الصمود أمام

²⁰⁾ Sujata Rao and Marc Jones, Analysis: Russia's economic defences likely to crumble over time under sanctions onslaught, Reuters, 24/2/2022, At: <https://www.reuters.com>.

تلك العقوبات، وبسبب قوة الاقتصاد الروسي ومؤثراته الكلية المستقرة، مما سيقبل من فعالية جدوى هذه العقوبات على الأقل في المنظور القريب، إذ لم تنجح العقوبات في تغيير سياسات دول إمكانيتها أقل بكثير من روسيا، ككوريا الشمالية وإيران على سبيل المثال، فالاقتصاد الروسي، من حيث الحجم، كما أوضحنا هو الحادي عشر عالمياً، بقيمة 1.7 تريليون دولار، وهو ما يؤهله للتأثير في استقرار الاقتصاد الدولي، ورغم أن الجيش الروسي يواجه صعوبات في أوكرانيا، جراء افتقاده القوة البشرية اللازمة لتغطية كل مسرح العمليات الأوكراني الواسع (600 ألف كيلومتر مربع) وضعف الإمدادات اللوجستية، والمقاومة الشرسة غير المتوقعة التي أبدتها أوكرانيا، فإنه يبدو في وضع سيمكّنه في النهاية من السيطرة على المدن الكبرى، وتحديدًا العاصمة كييف، وإن بتكلفة أكبر مما كان متوقعًا، نتيجة الدعم الكبير الذي تحصل عليه أوكرانيا من دول الغرب.

ولن توقف روسيا حربها على الأرجح قبل أن تحصل على تعهدات واضحة بأنّ الناتو لن يقوم بتوسعات جديدة على حدودها. ويبدو أنّ الكرملين يسعى في المدى القريب إلى انتزاع أكبر تنازلات ممكنة من أوكرانيا، مثل استقالة رئيسها وحكومتها ونزع سلاح جيشها، واختيارها الحياد. لكن، وفي كل الأحوال، سيكون ثمن اجتياح أوكرانيا كبيرًا على روسيا جزاء العقوبات غير المسبوقة التي فرضت عليها، وهو ما يعني أن استمرار تلك العقوبات لفترات أطول قد يؤثر بالسلب على قدرة الاقتصاد الروسي على المدى البعيد، واحتمال دخولها في مستنقع يستنزفها سنوات، وفي ظل عدم وجود حلفاء أقوياء لها يمكنها الاعتماد على دعمهم، كالصين. لكن الصين لم تؤيد صراحة الاجتياح الروسي لأوكرانيا، رغم أنها كانت ترفض محاولات توسّع حلف الناتو في شرق أوروبا ودوره المتزايد في منطقة المحيطين، الهندي والهادئ. وعلى الرغم من أنّ الصين أعلنت أنها لن تلتزم بالعقوبات على روسيا، وأنها قد تستمر

في شراء نفلها وربما تقديم قروض لها، فإنّ التوقعات وخصوصاً ما نشهده اليوم من اتهامات واشنطن لبكين بأنها تساعد وتدعم روسيا في حربها اقتصادياً وسياسياً، ترجّح أنّها لن تغامر بتحدّي العقوبات الغربية على نحو سافر، آخذةً في الحسبان مصالحها التجارية الكبيرة مع أوروبا والولايات المتحدة أيضاً.

المصادر:

1. أيوب الريمي، الطاقة وعلاقات تجارية بالمليارات.. من سيتضرر من العقوبات: روسيا أو أوروبا؟، الجزيرة، 2022/3/4، متاح: <https://www.aljazeera.net>
2. تقدير موقوف، حسابات واشنطن في أوكرانيا ومحاولات احتواء روسيا، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 03 مارس، 2022، متاح: <https://www.dohainstitute.org>
3. داليا يسري، فرق توقيت: ماذا بعد العقوبات الغربية الجديدة على روسيا؟!، المرصد المصري، فبراير 26، 2022، متاح: marsad.ecss.com.eg
4. روسيا تعول على احتياجات الصين من الغاز للتخفيف من وطأة العقوبات: من المتوقع أن يكون طلب العملاق الآسيوي أعلى بنسبة 40 في المئة عام 2030 مما كان عليه في 2020، اندبندنت عربيّة، 14 مارس 2022، متاح: <https://www.independentarabia.com>
5. سمر الباجوري، هل يصمد الاقتصاد الروسي في مواجهة العقوبات الغربية؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2022/3/3، متاح: <https://futureuae.com>
6. كفاية أولير، هل ينجح نظام سويفت في محاصرة روسيا؟ اندبندنت عربيّة، 27 /2 /2022، متاح: <https://www.independentarabia.com>
7. نورا عبه جي، مكانة النفط والغاز في الاقتصاد الروسي: المؤشرات والأبعاد، متاح: المعهد المصري للدراسات، 16 نوفمبر، 2021 <https://eipss-eg.org>
8. David Frum, Can Putin Recover From This?: The Fed and the European Central Bank move hard,

fast, and together, The Atlantic, FEBRUARY 27, 2022, At: <https://www.theatlantic.com>.

9. Factbox: China-Russia trade has surged as countries grow closer, Reuters, March 1, 2022, At: <https://www.reuters.com>.

10. Gian Maria Milesi-Ferretti, Russia's external position: Does financial autarky protect against sanctions?, Brookings, March 3, 2022, At: <https://www.brookings.edu>.

11. Giorgio Cafiero, Analysis: Gulf states cautiously navigate war on Ukraine: Six Gulf Cooperation Council states have high stakes in the war with ties to the West and multifaceted relationships with Russia, aljazeera, 4 Mar 2022, At: <https://www.aljazeera.com>.

12. Kate Dourian, Oil and Gas Prices Surge in Highly Volatil Market as Russia is Isolated, Agsiw, 3/3/2022, At: <https://agsiw.org>.

13. Sergey Aleksashenko, How much damage will sanctions do to Russia ? : Sanctions will hurt ordinary Russians, but will not collapse the Russian economy, Aljazeera, 3 Mar 2022, At: <https://www.aljazeera.com>.

14. Sujata Rao and Marc Jones, Analysis: Russia's economic defences likely to crumble over time under sanctions onslaught, Reuters, 24/2/2022, At: <https://www.reuters.com>.

15. VLADIMIR ISACHENKOV, DAVID McHUGH and DASHA LITVINOVA, Ruble plummets as sanctions bite, sending Russians to banks: Ordinary Russians are facing the prospect of higher prices as Western sanctions over the invasion of Ukraine sent the ruble plummeting, Abc news, at: <https://abcnews.go.com>.

العقوبات الدولية على روسيا.. الفاعلية والتأثير



جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوار RCD
لا يجوز النسخ أو إعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

جمهورية العراق - النجف الأشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الإسكان

جمهورية العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية

www.alrafidaincenter.com

info@alrafidaincenter.com

009647826222246

ص.ب. 252

